

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

SULTANATE OF OMAN
MINISTRY OF MANPOWER
OFFICE OF THE MINISTER



سلطنة عُمان
وزارة القوى العاملة
مكتب الوزير

**مذكرة تفاهم
للتعاون في مجال العمل
بين
حكومة سلطنة عمان وحكومة دولة قطر**

إن حكومة سلطنة عمان، وتمثلها وزارة القوى العاملة،
وحكومة دولة قطر، وتمثلها وزارة العمل،
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان المتعاقدان"،
رغبة منهما في تعزيز وتوثيق روابط الأخوة العريقة بينهما، وفي إطار ما أثمرت عنه جهود
اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين البلدين الشقيقتين،
قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (١)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل الخبرات والمعلومات والدراسات في
المجالات التالية:

١. تفتيش العمل.
٢. السلامة والصحة المهنية.
٣. علاقات العمل.
٤. التدريب المهني والتعليم التقني.

المادة (٢)

يتولى الطرفان المتعاقدان تطوير وتنفيذ سبل قنوات التعاون المشترك بينهما في مجال العمل
في البلدين وإعداد خطة سنوية لتنفيذ هذا التعاون.



المادة (٣)

يوفر كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر فرص الإطلاع على خبراته وتجاربه في مجال العمل والبحث في سبل الإفادة منها وتيسير طرق توظيفها لديه.

المادة (٤)

تحقيق أهداف هذه المذكرة وضمناً لتفعيل مجالات التعاون المنصوص عليها في المادة (١) من هذه المذكرة، يقوم الطرفان المتعاقدان بما يلي:

١. تبادل زيارات الوفود بين البلدين للإطلاع على تجاربهما في مجال العمل.
٢. تبادل الخبراء لتنفيذ برامج العمل المشتركة بين البلدين.
٣. تبادل المعلومات والمنشورات والمواد التدريبية والإصدارات العلمية والبرمجيات الإلكترونية في مجال العمل.
٤. إقامة الندوات والمؤتمرات المشتركة ذات الصلة بالعمل بين المختصين في البلدين.
٥. إعداد البحوث والدراسات المشتركة في مجال العمل لتلبية احتياجات سوق العمل من الكفاءات البشرية في البلدين.

المادة (٥)

تنفيذاً لمواد هذه المذكرة، يتم تشكيل لجنة تخطيط ومتابعة دائمة تضم عضوين من كل جانب يناط بها المهام التالية:

- ١- إعداد الأنشطة والإجراءات التفصيلية لتنفيذ مواد هذه المذكرة.
- ٢- تحديد خطة التعاون السنوية لمختلف مجالات العمل.
- ٣- تحديد الآليات والأدوات العملية المناسبة لتنفيذ خطة التعاون السنوية.
- ٤- متابعة وتقييم مستوى الإنجاز وإعداد تقرير سنوي حول ذلك ورفعها إلى الوزير المختص في كل من البلدين.



المادة (٦)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين ، وتظل سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات وتحدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة ما لم يخبر أحد الطرفين المتعاقدين كتابة الطرف الآخر برغبته في إنهائها وذلك قبل موعد انتهاء سريانها بثلاثة أشهر على الأقل .

حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة مسقط، يوم السبت بتاريخ ١٤ شعبان ١٤٢٩هـ الموافق ١٦ أغسطس ٢٠٠٨م، من نسختين أصليتين ، باللغة العربية ، واحتفظ كل طرف بنسخة منها، ولكل منها ذات الحجية .

عن حكومة سلطنة عُمان
الدكتور/جمعة بن علي آل جمعة

وزير القوى العاملة



عن حكومة دولة قطر
الدكتور/سلطان بن حسن الضايح الدوسري

وزير العمل